

لجان الفصل في المنازعات والمخالفات التأمينية

قرار اللجنة الابتدائية (بجدة)

رقم الدعوى	رقم القرار الابتدائي	تاريخ صدور القرار الابتدائي
٣٠١٤٩٣	٣٦١ / ج / ١٤٣١ هـ	الثلاثاء ١٤٣١/٠٨/٠١ هـ
نوع الوثيقة	التصنيف الموضوعي	نهائية القرار
طبي	التغطية التأمينية	صدر قرار استئناف برقم ٢٧٥ / أ / ١٤٣٥ هـ بتأييد القرار.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعو/ (...) يماني الجنسية بموجب رخصة إقامة رقم (...) بصفته المدعي أصالة عن نفسه، قد تقدم للأمانة العامة للجان بموجب لائحة إدعاء يعرض فيها بأنه قام بإبرام وثيقة تأمين طبي لصالحه مع المدعي عليها مقابل (١,٢٠٠) ريال وذلك عن طريق احد مكاتب الخدمات العامة، وعند مراجعته لأحد المراكز الطبية لتلقي العلاج أفاده الموظف المختص بأن المدعي عليها رفضت الموافقة على طلب علاجه كما هو موضح بخطاب الرفض المرفق بلائحته.

ويطلب المدعي إلزام الشركة المدعي عليها بإعادة قيمة بطاقة التأمين مبلغ وقدره (١,٢٠٠) ريال وتعويضه أيضا بمبلغ وقدره (٢٠٠,٠٠٠) ريال تمثل التعويض المعنوي عن الضرر المترتب عليه جراء رفض المدعي عليها علاجه.

وعقد لنظر الدعوى جلسة في يوم الأربعاء الموافق ١٤/٠٤/١٤ هـ، حضرها (...) بصفته المدعي أصالة عن نفسه، وحضر لحضوره (...) سعودي الجنسية بموجب هوية وطنية رقم (...) بصفته وكيل المدعي عليها بموجب وكالة رقم (...) وتاريخ ١٤/٠٤/١٤ هـ الصادرة من كتابة العدل الثانية بجدة، وافتتحت الجلسة بسؤال المدعي عن دعواه فأجاب وفقا لما ورد بلائحة الدعوى، وبسؤال وكيل المدعي عليها عن رده أجاب بطلب الاستمهال وتزويده بنسخه من ملف الدعوى للرجوع إلى موكلته لإعداد لائحة رد، وحيث أن الأمر كذلك قررت اللجنة تأجيل

لجان الفصل في المنازعات والمخالفات التأمينية

النظر في الدعوى إلى جلسة لاحقة مع تزويد وكيل المدعى عليها بنسخه من ملف الدعوى وإلزام المدعى عليها بتقديم لائحة رد كتابية.

وفي يوم الثلاثاء الموافق ١٤/٠٠/٢٠١٤ هـ عقدت جلسة للنظر في الدعوى، حضرها (...) المدعى أصالة عن نفسه، وحضر وكيل المدعى عليها (...). وافتتحت الجلسة بسؤال المدعى عن دعواه فأجاب وفقا لما ورد بلائحة الدعوى، وبسؤال وكيل المدعى عليها عن رده أجاب بتقديمه مذكرة كتابية من صفحتين وثلاثة مستندات تضمنت " انه بتاريخ ٢٠/٠٠/٢٠١٤ م، أن تم إرسال بريد الكتروني من أحد منسوبي (...) إلى (...). والمتضمن طلب تعميم من يلزم لإضافة الأسماء المرفقة على الوثيقة الخاصة (...) حيث أن الأسماء المرفقة تابعة لكفالة (...) إحدى فروع (...) وكان اسم المدعي مدرج داخل هذه القائمة، وبتاريخ ٢٠/٠٠/٢٠١٤ م، تم استلام خطاب من الرئيس التنفيذي لمجموعة (...) والمتضمن حذف كافة المشتركين الذين ليسوا على كفالة الشركة والذي تم إضافتهم عن نتيجة تلاعب أحد موظفيهم وكان اسم المدعي داخل هذه القائمة..". وبسؤال الطرفين هل لديهما أقوال أخرى أجابا بالنفي وبناءً عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة للدراسة والمداولة تمهيداً لإصدار القرار.

الأسباب

من حيث الشكل: بما أن الدعوى بين أطرافها محلها المطالبة بالتعويض عن الأضرار استناداً لعقد التأمين المبرم بين المؤمن له وشركة التأمين المدعى عليها، فإن النزاع بذلك يدخل ضمن اختصاصات اللجنة بموجب نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٢ وتاريخ ٠٢/٠٦/١٤٢٤ هـ من حيث الموضوع، بتأمل اللجنة للأوراق والمستندات المرفقة بملف الدعوى وإجابة طرفي الدعوى فقد تبين أن المدعي مؤمن عليه صحياً بموجب وثيقة تأمين صحي صادرة من المدعى عليها، و أن المدعى عليها توقفت عن تقديم التغطية التأمين، و دفعت المدعى عليها بحجب التغطية التأمينية عن المدعي بحجة أنه ثبت لها أن المدعي ليس على كفالة المؤسسة التي تم ذكرها وقت التعاقد معه، وحيث إن شركة (...) بصفتها صاحبة العمل قد طلبت من المدعى عليها حذف أسم المدعي من قائمة العاملين لديها وذلك لاكتشافها بأن المدعي قد تم إدراج

لجان الفصل في المنازعات والمخالفات التأمينية

أسمه ضمن المؤمن عليهم بوصفه عاملاً لدى شركة (...) وهو الأمر المخالف للحقيقة، فإن اللجنة ترى عدم مسؤولية المدعى عليها تجاه المدعي لانعدام التغطية التأمينية.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة نظاماً، قررت اللجنة الآتي:

القرار

رد الدعوى.

صدر هذا القرار وجاهياً بحق الطرفين بتاريخ جلسة هذا اليوم الثلاثاء الموافق ١٤/٠٠/١٤هـ.

وصلى الله على نبيينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ،،،

